دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ

The role of the entrepreneurial accompaniment in the promotion of small and medium enterprises in Algeria: Case study of the national youth employment agency ANSEJ

أ. راقي دراجي، جامعة آكلي محند أولحاج–البويرة (الجزائر)*

أ. زروقي محمد الأمين، جامعة البليدة 2 – لونيسي علي (الجزائر)**

تاريخ الإيداع: 19-01-2020 تاريخ القبول: 24-03-2020 تاريخ النشر: 15-07-2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عن طريق عرض مختلف الياتها، و سيتم التركيز على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ. و خلصت الدراسة إلى التعرف على آليات المرافقة المقاولاتية التي تتمثل في حاضنات الأعمال، الحاضنات التكنولوجية، مراكز التسهيل، مشاتل المؤسسات، المقاولة الصناعية و الامتياز التجاري. توصلت الدراسة ايضا الى معرفة اهمية الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب التي ساهمت سنة 2017 في خلق اكثر من 888069 منصب شغل مباشر، و تمويل اكثر من 372386 مشروع.

الكلمات الدالة: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ المرافقة المقاولاتية؛ الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of entrepreneurship accompanying small and medium enterprises in Algeria by presenting its various mechanisms, and will focus on the National Agency for Youth Employment ENSEJ. The study concluded to identify the mechanisms of business accompaniment, which are business incubators, technology incubators, facilities centers, nurseries institutions, industrial contracting and commercial excellence. The study also found out the importance of the National Agency for Youth Employment, which in 2017 contributed to the creation of more than 888069 direct jobs, and the funding of more than 372386 projects

Keywords: Small and Medium Enterprises; Contracting escort; National Youth Employment Agency.

* الدكتور: راقي دراجي، أستاذ محاضر " أ " بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج– البويرة (الجزائر)، البريد الإلكتروني: derradjiraki@yahoo.fr

** الدكتور : زروقي محمد الأمين، أستاذ محاضر قسم " أ " بكلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البليدة 2– لونيسي علي (الجزائر)، البريد الإلكتروني: Amine1358@hotmail.fr

مقدمة:

تحتل ظاهرة المقاولاتية و انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اهتماما كبيرا في اقتصاديات عدة دول، و قد ادركت الجزائر اهمية الفكر المقاولاتي كونه اضحى يمثل احد اقطاب الاقتصاد و قاطرات نموه من خلال توفيرها لمجموعة من الاجراءات القانونية و استحداثها لهيئات معتمدة لتطوير المقاولاتية.

و لكن رغم اهمية المقاولاتية في خلق مناصب شغل و خلق قيمة المضافة في الاقتصاد الوطني الا ان نسبة اقبال الشباب الجزائري على انشاء المؤسسات الخاصة به تعد قليلة من جهة، و نسبة نجاح المؤسسات الناشئة في السوق تعد ضئيلة من جهة اخرى، لذلك لابد من ايجاد الية تتابع المشاريع من الفكرة الى التجسيد. و تعد المرافقة المقاولاتية من الاساليب الحديثة التي انتهجها الاقتصاد الوطني في مساعدة اصحاب المشاريع على تجسيد افكارهم على ارض الواقع.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما هو واقع المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

و من أجل تسهيل الدراسة وتحويل هذه الإشكالية إلى ترجمة واقعية تعكس ما ورد ذكره، فقد تم طرح التساؤلات التالية:

- ✓ فيما تتمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
- ✓ ما المقصود بالمقاولاتية في الجزائر؟
- ✓ ما هي اهم الية للمرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: إستنادا إلى مشكلة الدراسة و للإجابة على أسئلتها فقد تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية و التي كانت المرشد المهم لاتجاهات الباحث في هذه الدراسة:

- ✓ .هي عبارة عن مشاريع اقتصادية تهدف الى تحقيق الربح يتم اشاؤها من طرف رواد الاعمال.
- ✓ المقاولاتية عبارة عن نشاط يهدف الى خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها
- ✓ اهم الية للمرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تتمثل في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ التطرق الى عدة مفاهيم نظرية اساسية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- ✓ التعرف على آليات المرافقة المقاولاتية في الجزائر.
- ✓ التعرف على المزايا المالية و الجبائية التي يستفيد منها المقاول من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

1- ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هناك عدة تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها:

1-1-1- تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حسب المادة 05 من القانون 17/02 المتضمن القانون التـوجيهي لتطـوير المؤسسـات الصـغيرة و المتوسطة و المعدل و المتمم للقانون رقم 01/08 بما يلي "المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كانـت طبيعتهـا القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد (1) إلى مائتين و خمسين شخصا (250) و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار و كل مؤسسـة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريـف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .**(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص05)**

و تشير في نفس السياق المادة 8 من القانون أن المؤسسة المتوسطة هي "مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا و يكون رقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار و أربعة ملايير دينار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بـين 200 مليون دينار و مليار دينار .**(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص06)**

و من جهتها تعرف المؤسسة الصغيرة في المادة 9 بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصـا و رقـم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار أو مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار.

و بالنسبة للمؤسسة الصغيرة جدا فتعرفها المادة 10 على أنها مؤسسة تشغل من شخص إلى تسعة (9) أشـخاص و تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السـنوية 20 مليـون دينـار. **(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017، ص06)**

ويسمح هذا القانون أيضا للمؤسسات التي يمتلك رأس مالها الاجتماعي في حدود 49 بالمائة من طرف شـركة أو عدة شركات ذات رأس المال الاستثماري والتي تستوفي باقي معايير التعريف بالاستفادة من المزايـا المقدمـة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-1-2- تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية، وفقا لتوصيتها CE/361/2003 المرتبطة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعدلة لتوصيتها CE/280/96 بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو. **(Journal officiel de l'UE, 2003, p39)**. من التعريف نخلص إلى أن الاتحاد الأوروبي يركز على نفس المعايير المعتمد في القانون الجزائري، لكن مفصلة وموضحة أكثر.

1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات مما يعطيها أهمية كبيرة لدى المستثمرين وخاصة في القطاع الخاص ومن هذه الخصائص نجد: **(راقي، 2019، ص11)**

- صغر الحجم ومحدودية التخصص في العمل مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية؛

- الضآلة النسبية لرأس المال مما يسهل عملية تمويلها؛
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم ومحدودية التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته؛
- تأقلم هذه المؤسسات مع الخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج والهياكل؛
- قلة التدرج الوظيفي بسبب محدودية العاملين فيها، مما يساعد في صنع واتخاذ القرار بسهولة وسرعة أكبر؛
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة؛
- حرية اختيار النشاط الذي يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية وترقية المبادرات الذاتية وإدماج كل مبادرة في الإبداع؛
- سهولة إنشاء هذا النوع من المؤسسات وقلة تكاليفه الأمر الذي يسمح بتوفير مناصب شغل كبيرة، مع خلق مدا خيل جديدة ترفع من درجة المستوى المعيشي للفرد؛
- سرعة توفر وانسياب المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف وبسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

1-3- المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1-3-1- قيود بيئة الإستثمار: على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتشجيع الإستثمار و دعم المقاولاتية إلا أن مناخ الأعمال لم يتحسن، و هذا ما يؤكده تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي " Doing Business"، حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 128 من أصل 183 إقتصاد حسب DB 2005 إلى المرتبة 136/ 183 حسب DB 2010، ثم المرتبة 189/163 حسب DB 2016، لتكسب 7 أماكن و تحتل المرتبة 156 من أصل 190 إقتصاد حسب DB 2017، و هذا نتيجة مجموعة من الإصلاحات إتخذت في مجال إنشاء المؤسسات، الحصول على رخصة البناء، الربط بالكهرباء، تسديد الضرائب. **(بوقادير، مطاي، 2018، ص ص 282،283)**

1-3-2- القيود المالية: إن حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض الطويلة و حتى القصيرة الأجل هو أمر في غاية الصعوبة، و خاصة بالنسبة للمؤسسات المصغرة، فحسب الإستقصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في 2011 و الذي شمل 70 ٪ من المؤسسات الموجودة، 3.3 ٪ فقط من المؤسسات تعتبر القروض البنكية كمصدر أساسي لتمويلها، بينما 83.2 ٪ من المؤسسات (كل القطاعات) تعتمد على أموالها الخاصة، و 4 ٪ استفادوا من هياكل الدعم المالي (ANSEJ /ANDI...)، و يمكن أن نرجع هذه الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أسباب منها: شروط الإقراض و الضمانات المطلوبة، ثقل الإجراءات و طول مدة معالجة ملفات القرض، ارتفاع معدلات الفائدة، ضعف الهندسة

المالية و عدم توفر منتجات مالية تلائم طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة...إلخ.

1-3-3- إغراق السوق وانتشار القطاع غير الرسمي: إن المتضرر الأكبر من عملية إغراق السوق و انتشار القطاع غير الرسمي هو القطاع الخاص الذي يفقد الكثير من مقومات المنافسة في السوق بسبب دخول منتجات من خارج الحدود بأسعار أقل بكثير من أسعار المنتجات المحلية، لذلك يجب على السلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير المتكافئة.

1-3-4- القيود المرتبطة بالمعلومات: تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا، و هذه الوضعية لاتساعد بأي حال من الأحوال على نموها و تنميتها وذلك بسبب:

- عدم وجود نظام معلومات وطني، وانعدام بنوك المعلومات الإحصائية؛
- نقص المعطيات و دراسات السوق (الوطني، الجهوي، المحلي)؛
- صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات المتخصصة (80 ٪ من PME غير موصولة بالأنترنت)؛
- غياب المعلومات حول فرص الإستثمار، المنافسة، المتعاملين الإقتصاديين...إلخ.

1-3-5- القيود المرتبطة بسوق العمل: يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:

- نقص اليد العاملة المؤهلة: خبراء في الإدارة، التسيير، تقنيين مؤهلين...إلخ؛
- عدم التوافق بين التكوين المقدم من طرف الجامعات و الإحتياجات الحقيقية للمؤسسات في مجال التقنيات الحديثة في الإدارة، التسيير، التسويق...إلخ؛
- عدم وجود معاهد متخصصة في التكوين وضعف البرامج المعتمدة؛
- صعوبة التحكم في اللغات الأجنبية من قبل حاملي الشهادات.

1-3-6- القيود المرتبطة بالعقار الصناعي: إن الحصول على العقار الصناعي يعتبر من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة أسباب منها:

- نقص العقارات الصناعية وارتفاع تكاليف الحصول عليها؛
- نقص الشفافية في دراسة الملفات بالإضافة إلى ثقل الإجراءات و طول مدتها (متوسط مدة الحيازة مابين سنة و 5 سنوات)؛
- مشكلة عقود الملكية التي لاتزال قائمة في الكثير من جهات الوطن؛
- نقص وغياب الإطار القانوني و التنظيمي أحيانا و الذي يحدد طرق وكيفيات و آجال و شروط التنازل على الأراضي و موضوع استخدامها ومتابعة ذلك لاحقا؛
- تعدد الجهات المتدخلة في الأراضي، عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة. **(بوقادير، مطاي، 2018، ص ص 283،284)**

1-3-7- صعوبة الإجراءات الإدارية و التنفيذية: تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل على مستوى الإدارة، سواء من خلال بطء معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية، و أيضا على المستوى التنفيذي تعاني هذه المؤسسات من مشكا التغيير المفاجئ للقوانين و عدم وضوحها في بعض الأحيان، مما يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة و يؤثر على أداء المؤسسات.

1-3-8- عدم توافر الفرص للتدريب: تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها و تعدد الاختصاصات فيها و هذا لسرعة مواكبتها للتغيرات الممكنة على عكس المؤسسات الكبيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين، وبالتالي فقليلا ما نجد هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين واضحة و مخططة.

1-3-9- ضعف المستوى التكنولوجي: يضل مشكل الحصول على التكنولوجيا في هذه المؤسسات عائقا لتطورها كما هو الحال مع مشكل التمويل.

1-3-10- المشكلات التسويقية: و التي يمكن حصرها في نقص الخبرة في هذا المجال و الإمكانيات و المعلومات و عدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لإرتفاع تكاليفها، وكذا ظهور المنتجات البديلة باستمرار و بأقل التكاليف.

1-3-11- غياب ثقافة مؤسسية: حيث تعاني هذه المؤسسات نوعا ما من الإنغلاق على نفسها و عدم التفاعل مع محيطها. **(غرداين و آخرون، 2017، ص04)**

1-4- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2001- 2017: يمثل الجدول رقم (01) **تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2001- 2017:**

الجدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2001- 2017

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القطـــــاع الخاص	197893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	586903
القطـــــاع العام	788	788	788	778	874	739	666	626	591
المجموع	**198681**	**190340**	**208737**	**226227**	**246716**	**270545**	**294612**	**392639**	**58749**
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
القطـــــاع الخاص	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	
القطـــــاع العام	557	572	557	557	542	532	390	267	
المجموع	**619072**	**659309**	**711832**	**777816**	**852053**	**934569**	**2012621**	**1074503**	

المصدر: (وزارة الصناعة و المناجم، 2019، www.mdipi.gov.dz › Bulletin-de-veille- statistique)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تزايد سريع مستمر من سنة لأخرى بالنسبة للقطاع الخاص، وعلى العكس من ذلك عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن القطاع العام انخفاضا مستمرا من سنة لأخرى. كما يتبين لنا من الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن القطاع الخاص أكبر بكثير لما هو عليه الحال بالنسبة للقطاع العام.

يرجع هذا التطور الملحوظ في مؤسسات PME إلى نمو القطاع الخاص الذي زاد بأكثر من خمسة (05) أضعاف حيث إنتقل من 197893 مؤسسة سنة 2001 إلى 1074236 مؤسسة سنة 2017، و هذا راجع إلى إستحداث مختلف هيئات الدعم و المرافقة لهذه المؤسسات و ومختلف البرامج الحكومية المطبقة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية. في المقابل سجلت PME العمومية إنخفاظا من 788 مؤسسة سنة 2001 إلى 267 مؤسسة سنة 2017، و هذا راجع لعمليات التصفية و الخوصصة التي باشرتها الدولة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق.

2- ماهية المرافقة المقاولاتية:

2-1- تعريف المقاولاتية: المقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في اطار القانون السائد، من اجل انشاء ثروة من خلال الاخذ بالمبادرة و تحمل المخاطر و التعرف على فرص الاعمال و متابعتها لاو تجسيدها على ارض الواقع. **(غرداين و آخرون، 2017، ص 04)**

2-2- أهمية وأهداف المقاولاتية:

2-2-1- أهمية المقاولاتية: تتمثل أهمية المقاولاتية فيما يلي:

أ)- على المستوى الإقتصادي: (بحري، 2018، ص 05)

- الرفع من مستويات الإنتاج؛
- زيادة العائدات الناتجة عن نشاطات المؤسسات الجديدة التي تم إنشائها؛
- تجديد النسيج الإقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة و إعادة التوازن للأسواق؛
- تشجيع الإبتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها لتشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدراتها التنافسية بما يضمن بقائها في السوق؛
- وسيلة لإعادة الإندماج الإجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب إقتصادية خارجة عن نطاقهم؛
- تشكل متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي سيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن و اللجوء إلى العمل الحر؛

- تشجيع المبادرة الفردية و إزدهارها في أي مجتمع يتطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة و نشر روح المقاولتية بين أفراده.

ب)- على المستوى الإجتماعي: (مجموعة محاضرات في مقياس المقاولاتية، 2019، https://fr.scribd.com › document › cour-eco-pdf)

- عدالة التنمية الإجتماعية و تحقيق الثروة؛
- إمتصاص البطالة وتأمين فرص العمل؛
- المساهمة في تشغيل المرأة؛
- الحد من النزوح الريفي نحو المدن.

2-2-2- أهداف المقاولتية: تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولتية حسب طبيعتها، بل حسب وجهة النظر داخلها، أي وجهات نظر المساهمين و العمال و الإدارة و النقابات، من بين الأهداف التي تمارسها المقاولة، يمكن الإشارة إلى مايلي: **(بحري، 2018، ص 05)**

- **خدمة السوق:** و يأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات متطابقة للطلب الفعلي، فلا يمكن للمقاولاتية أن تصمد في خضم المناخ الإقتصادي السائد إلا بإعتبار خدمة السوق من المهام المركزية؛
- **تحقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح:** الحصول على أرباح مالية و تعظيم الربح يعتبر بالنسبة للمقاولة أهم هدف يسعى لتحقيقه؛
- **تعظيم المنفعة الإجتماعية:** فبالإضافة إلى تعظيم الربح، ينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة الإجتماعية و ذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع.

2-3- تعريف المرافقة المقاولاتية: عرفها Andrés Letouski على أنها تجنيد للهياكل و الإتصالات و الوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشيء. **(بحري، 2018، ص 20)**

2-4- مبررات المرافقة المقاولاتية: (بحري، 2018، ص 22)

- **التعقد الفني:** بحيث لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة و الكفاءة التسييرية الكافية، و بالتالي على منشيء المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما المعرفة الجيدة بالمشروع و الروح المقاولانية.
- **تعقد المحيط الخارجي:** تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغيير و عدم الثبات، و بالكثير من التعقيدات، وهذا ما يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الإستعداد للظروف الطارئة و تصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل.

- **التعقد الإداري:** غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات إنشاء مؤسسة، و المتعلقة بمختلف معاملات التسجيل، وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب و التأمينات و مصالح العمل و الضمان الإجتماعي و غيرها، و يمثل ثقل كبير على المقاولين.
- **الضعف المالي:** تتسم المؤسسات الصغيرة بالضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، و تتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل وصعوبة تكوين إحتياطات مالية للنمو، بالإضافة إلى محدودية القدرة على إمتصاص الأرباح للإمتصاص الشخصي، مع محدودية الأرباح التي تحققها المشاريع الصغيرة و تأثير الضرائب على المبالغ المتبقية.
- **الضعف القانوني و السياسي للمؤسسات الصغيرة:** الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ناتجة عن سياسات و قوانين لا تأخذ بعين الإعتبار خصوصية هذه المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغيير هذا الوضع، حيث أنها تشكو من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات مثل قوانين الضرائب و كذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق و الضعف السياسي بسبب غياب نقابات و جمعيات مهنية خاصة بالمؤسسات الصغيرة.

2-5- آليات المرافقة المقاولاتية في الجزائر:

2-5-1-حاضنات الأعمال: الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز، مناسب، به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع و تنميته، و تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللاّزم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الصغيرة. **(الشريف، بونوالة، 2019، https://manifest.univ-ouargla.dz › documents › Archive)**

عرفتها المشرع الجزائري على أنها: مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي. **(عبد الرؤوف، يحي، 2017، ص 03)**

2-5-2- الحاضنات التكنولوجية: هي أماكن مخصصة للمشاريع و التي هي في طور الإنشاء و تعتمد بشكل كبير على المعرفة على المعرفة التي توفرها بحوث الجامعة و ثم تأخذ طريقها إلى السوق كسلع و خدمات متميزة تجذب الزبائن، وتتميز الحاضنة التكنولوجية بأنها تحتوي على المعرفة على وحدات دعم علمي و تكنولوجي و تعاون مع الجامعة و مراكز بحوثها و تهدف إلى الإستفادة من الإبتكارات التكنولوجية و البحوث الإبداعية ثم تحويلها إلى مشاريع ناجحة من خلال الإعتماد على موارد الجامعة. **(عبود طاهر، عامر جميل، 2012، ص ص 50-21)**

2-5-3- مراكز التسهيل: حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي في فيفري 2003، و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية و تتمتع بالاستقلالية المالية**(راقي، 2019، ص 15)**، تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا حاملي المشاريع وإعلامها ومرافقتها.

2-5-4- مشاتل المؤسسات: تضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات و تحديد دورها. و تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية**(راقي، 2019، ص 14)**، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و تكون في أحد الأشكال التالية: **(غرداين و آخرون، 2017، ص 10)**:

أ- المحضنة: و هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ب - و رشة الربط: تتمثل في هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة و المهن الحرفية.

جـ- نزل المؤسسات: و يتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.

2-5-5- المقاولة الصناعية: تعرف المقاولة من الباطن حسب المركز الوطني للمقاولة من الباطن CENAST الذي تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003 على أنها "النشاط الذي من خلاله يتم تصنيع منتوج أو عدة مركبات تسمى القطع لحساب المؤسسة التي تعطي الأوامر وحسب الخصائص التقنية التي تحددها تبعا للنتيجة الصناعية المراد الوصول إليها". **(بن قيراط و آخرون، 2019، www.fares-boubakour.edu.dz › NEFS › sous_traitance)**

2-5-6- الإمتياز التجاري: كلمة " فرانشيز" هي كلمة فرنسية الأصل مشتقة من فعل affranchir و تعني أن تكون حرا free of servitude. و **تجاريا** فإن الامتياز التجاري هو صيغة للتعامل التجاري بين طرفين الأول **مانح الامتياز** و هو الطرف الذي يعير اسمه التجاري و علامته التجارية و نظام العمل الخاص به إلى الثاني **ممنوح الامتياز** franchisee و هو الطرف المستفيد و الذي يدفع رسوم الامتياز franchise frees إضافة إلى نسبة مئوية من إجمالي مبيعاته Royalty مقابل حصوله على حق استخدام اسم و شعار و نظام عمل مانح الامتياز في منطقة محددة و لفترة محددة هي فترة العقد بين الطرفين. **(منصوري، 2010، ص 12)**

3- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

3-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

3-1-1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات **(وزارة الصناعة و المناجم، 2019، www.mdipi.gov.)**، تهتم الوكالة بمرافقة و تمويل الشباب الذين يتراوح سنهم بين 19 و 35 سنة، في حالة كون المالك هو المسير، ويتعهد بخلق ثلاثة (03) مناصب عمل، كما تتولى هذه الهيئة و بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية القيام بالمهام التالية:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، و مرافقة الشباب حاملي المشاريع عند قيامهم بتطبيق مشاريعهم؛

- تقديم الإعانات المالية و الشبه مالية للشباب؛
- تزويد الشباب المستثمر بمختلف المعلومات حول الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لتشغيل الشباب، و بكافة الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تشجيع كل الأشكال الأخرى من الأعمال و التدابير التي تهدف إلى ترقية إحداث الأنشطة و توسيعها؛
- منح تمويل للمشاريع المقبولة، من صيغتين للتمويل: **(سايبي، 2015، ص ص 47، 48)**

☒ **التمويل الثنائي:** في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من : **(شيهابي، حمول، 2011، ص 08)**

- المساهمة المالية للشاب المستثمر, التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار.

الجدول رقم (03): الهيكل المالي للتمويل الثنائي

	المساهمة الشخصية للمستثمر	**القرض بدون فائدة من طرف الوكالة**
المستوى 1: قيمة الإستثمار أقل من 2.000.000 دج	٪ 75	٪ 25
المستوى 2: قيمة الإستثمار ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000	٪ 80	٪ 20

المصدر: (شيهابي، حمول، 2011، ص 08)

☒ **التمويل الثلاثي:** في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من: **(شيهابي، حمول، 2011، ص 08)**

- المساهمة المالية للشاب المستثمر , التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار؛
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار؛
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض.

الجدول رقم (04): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية للمستثمر		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة[7]	المناطق الأخرى
المستوى1: قيمة الإستثمار أقل من 2.000.000 دج	٪ 05	٪ 05	٪ 25	٪ 70	٪ 70
المستوى 2: قيمة الإستثمار ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000	٪ 08	٪ 10	٪ 20	٪ 72	٪ 70

المصدر: (شيهابي، حمول، 2011، ص 09)

3-1-2- المزايا التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

أ)- المزايا المالية: (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2019، http://www.ansej.org.dz)

- قرض بدون فوائد؛
- قرض إضافي بدون فوائد للتمويل الثلاثي؛
- توسيع سعر الفائدة للقروض البنكية إلى 100 ٪.

1-2-2-المزايا الجبائية:

أ- الـــــمزايا الممنوحة في مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية المنصوص عليها في المادة 252 من قـــانون التســـجيل، للإقتنـــاءات العقارية المحققة من طرف المستثمرين المستفيدين من إعانة « الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» من أجل خلق نشاطات صناعية؛
- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل فيها يخص العقود التأسيسية للشركات المنشأة من طرف المســـتثمرين المؤهلين للإستفادة من إعانة « الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب»؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع و الخدمات المنتجة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار خلق أو تمديد نشاط عندما يقوم بها مستثمرون مؤهلون للاستفادة من إعانة« الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب» يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء عندما تكون وسيلة أساسية للنشاط ؛
- تطبيق نسبة 5% على الحقوق الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة و التي تـــدخل مباشـــرة فـــي إنجاز استثمار خلق أو تمديد النشاط عندما يقوم بها مستثمرون مستفيدون من « الصندوق الوطني لدعم

تشغيل الشباب ». لا يمكن للسيارات السياحية الاستفادة من هذا الإعفاء إلا إذا كانت وسيلة ضـــرورية للنشاط.

ب)- الـــــمزايا الممنوحة في مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات إبتداءا من تاريخ بدء النشاط ، عندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها و الموجودة في قائمة محددة عن طريق التنظيم تحدد مدة الإعفاء بستة (06) سنوات إبتـــداءا مـــن تاريخ الاستغلال و لمدة عشر (10) بالنسبة لتلك القائمة في مناطق تستفيد من إعانـــة « الصـــندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب.«
- تمدد هذه الفترة لسنتين (02) عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاثة (03) مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات بدءا من انطلاق النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها ، تمدد فترة الإعفاء إلى ستة (06) سنوات و إلى عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك المقامة في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب » ؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية و البنايات التي تقام فيها نشاطات من طرف مستثمرين مؤهلين للاستفادة من إعانة « الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب». لمدة ثلاث (03) سنوات، بدءا من تاريخ الإنجاز. تمدد هذه الفترة إلى ست (06) سنوات عندما تتواجد البنايات وامتدادات البنايات في مناطق يجب ترقيتها و كذلك بالنسبة لتلك المتواجدة في مناطق تستفيد مـــن إعانـــة « الصـــندوق الخاص بتطوير الهضاب العليا »و إلى عشر (10) سنوات ، عندما تتواجـــد البنايـــات و إمتـــدادات البنايات في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب ».

ج)- بعد انتهاء مرحلة الإعـــــــفاءات:

تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون الإستفادة من إعانة « الصندوق الـــوطني لـــدعم تشغيل الشباب» من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشـــركات، حســـب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشـــريع الجبائي المعمول ، و ذلك خلال الثلاث (30) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي و يكون هذا التخفـــيض كمايلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %؛

كما تستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية النشاطات المذكورة أعلاه التي استفادت من الإعفاء و التي ما زالت مدة استفادتها من التخفيض ، دون إمكانية المطالبة باسترداد ماتم دفعه. **(المديرية العامة للضرائب، جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، 2019، https://www.mfdgi.gov.dz › vos-avantages-fiscaux-ar)**

3-2- عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب الأنشطة من 2011-2017: يمثل الجدول رقم (05) **عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب الأنشطة من 2011-2017:**

الجدول رقم (05): عدد المشاريع الممولة من طرف ANSEJ حسب الأنشطة من 2011-2017

السنوات / عدد المشاريع الممولة قطاعات النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الخدمات	55477	73221	87766	98856	103401	105754	110646
نقل المسافرين	14938	17066	18269	18942	19984	18985	18986
الصناعة التقليدية	25562	30977	35877	40132	42302	42621	42715
نقل البضائع	30269	52877	56187	56527	56531	56530	69915
الزراعة	18202	24812	32933	43263	50042	53488	54803
الصناعة	9121	11513	13707	18800	22481	24574	25257
البناء و الأشغال العمومية	12922	17401	21729	26791	30616	32284	32832
المهن الحرة	4213	5043	6085	7535	8740	9456	10021
الصيانة	3781	4713	5852	7373	8605	9359	9537
الصيد	639	750	854	1011	1094	1127	1131
الري	135	464	483	527	540	542	545
النقل المبرد	7565	10317	12444	13285	13382	13385	00
المجموع	**183124**	**249147**	**292186**	**333042**	**356718**	**367980**	**372386**

المصدر: (وزارة الصناعة و المناجم، 2019، www.mdipi.gov.dz › Bulletin-de-veille-statistique)

يبين الجدول أعلاه عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة في إطار آلية المرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ خلال الفترة الزمنية 2010-2016 حسب الأنشطة، حيث المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات على رأس المؤسسات التي إستفادت من المرافقة المقاولاتية للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، ثم تليها المؤسسات الناشطة في نقل البضائع، الصناعات التقليدية، نقل المسافرين، الزراعة، البناء و الأشغال العمومية، الصناعة، النقل المبرد، المهم الحرة، الصيانة، الصيد، الري. وهذه المشاريع أغلبها تكون موجهة لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3-3- أهمية المرافقة المقاولاتية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

3-3-1-عدد مناصب الشغل التي توفرها PME في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

يمثل الجدول رقم (06) عدد مناصب الشغل التي توفرها PME في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الجدول رقم (06): عدد مناصب الشغل التي توفرها PME في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

السنوات عدد المشاريع الممولة قطاعات النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	474944	614555	710788	803929	855498	878264	888069
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	475007	677412	843465	679852	1145933	1177976	1240742
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC	35953	144457	186243	228950	266871	288721	297020
الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI	/	90935	148943	150959	143330	/	167618
صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR	4543	7326	6893	7059	4434	3913	6652
صندوق ضمان قروض الإستثمارات CGCI-PME	12659	9989	8917	9942	11120	/	16852
المجموع	1003106	1544674	1905249	1880691	2427186	2348874	2616953

المصدر: (وزارة الصناعة و المناجم، 2019، www.mdipi.gov.dz › Bulletin-de-veille- statistique)

يبين الجدول أعلاه عدد مناصب العمل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة في إطار مختلف آليات المرافقة المقاولاتية خلال الفترة الزمنية 2011-2017 حيث إحتلت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM الصدارة، ثم تلتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ حسب الأنشطة، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، **صندوق ضمان قروض الإستثمارات** CGCI-PME، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** FGAR.

3-3-2- القيمة المضافة خارج المحروقات من 2012-2016 (الوحدة مليار دينار جزائري):

يمثل الجدول رقم (07) **القيمة المضافة خارج المحروقات من 2012-2016 (الوحدة مليار دينار جزائري):**

الجدول رقم (07): القيمة المضافة خارج المحروقات من 2012-2016 (الوحدة مليار دينار جزائري)

السنوات / القيمة المضافة VA	2012	٪	2013	٪	2014	٪	2015	٪	2016	٪
القطاع العام	739.38	12.01	893.24	11.70	1187.93	13.9	1313.36	14.22	1414.65	14.23
القطاع الخاص	5813.02	87.99	6741.19	88.30	7338.95	86.1	7921.54	85.78	8529.27	85.77
المجموع	**66.6.40**	**100**	**763.34**	**100**	**8526.58**	**100**	**9237.87**	**100**	**9943.92**	**100**

المصدر: (وزارة الصناعة و المناجم، 2019، www.mdipi.gov.dz › Bulletin-de-veille- statistique)

يبين الجدول أعلاه القيمة المضافة خارج المحروقات التي تحققها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الزمنية 2012-2016 بالنسبة للقطاعين العام و الخاص، حيث نلاحظ أن القطاع الخاص يحقق حوالي 85 ٪ من إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات، بينما القطاع العام يحقق حوالي 15 ٪ من إجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات، و هذا التفاوت في النسب منطقي بالنظر إلى عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام، حيث أن أغلبها تنشط في إطار القطاع الخاص.

3-3-3- الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2011-2017: يمثل الجدول رقم (08) الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2011-2016:

الجدول رقم (08): الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2011-2016

السنوات / عدد المشاريع الممولة قطاعات النشاط	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	2026	2026	2165	2582	1969	1781
إجمالي الصادرات	73489	71866	65917	62886	34668	28883
النسبة ٪	٪2.4	٪2.7	٪2.8	٪2.9	٪3.3	٪4.1

Source : (CNIS :Centre National de l'Informatique et des Statistiques des Douanes, 2019, www.douane.gov.dz › La Douane)

يبين الجدول أعلاه الصادرات خارج المحروقات التي تحققها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لإجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية 2011-2016، حيث نلاحظ أنها تتراوح بين 2.4 ٪ في سنة 2011 و 4.1 ٪ في سنة 2017، بينما باقي الصادرات تتمثل في المحروقات، و هذا نظرا لكون الجزائر مازالت تركز في صادراتها على المحروقات، و فشل مختلف السياسات الاقتصادية المتعاقبة منذ الاستقلال في خلق التنويع

الاقتصادي من أجل تنويع الصادرات، و إهمال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر قطاع حيـــوي مهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

خاتمة:

النتائج:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من الاستنتاجات و هي كالآتي:

- المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من واحد (1) إلى مائتين و خمسين شخصا (250) و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار و كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمئة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- المقاولاتية هي الافعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في اطار القانون السائد، من اجل انشاء ثروة من خلال الاخذ بالمبادرة و تحمل المخاطر و التعرف على فرص الاعمال و متابعة تجسيدها على ارض الواقع.
- تهدف المقاولاتية الى خدمة السوق، تحقيق المكاسب المالية و تعظيم الربح و المنفعة الاجتماعية.
- المرافقة المقاولاتية هي تجنيد الهياكل و الاتصالات و الوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشئ.
- تتمثل آليات المرافقة المقاولاتية في الجزائر في ما يلي: حاضنات الأعمال، الحاضنات التكنولوجية، مراكز التسهيل، مشاتل المؤسسات، المقاولة الصناعية، الامتياز التجاري.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية أنشأت في عام 1996، مكلفة بتشجيع والدعم و المرافقة على إنشاء المؤسسات، تهتم الوكالة بمرافقة و تمويل الشباب الذين يتراوح سنهم بين 19 و 35 سنة، في حالة كون المالك هو المسير، ويتعهد بخلق ثلاثة (03) مناصب عمل.
- تمنح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لأصحاب المشاريع عدة مزايا مالية اهمها قروض بدون فوائد، كما تمنح مزايا جبائية اهمها الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لإقتناءات السلع و الخدمات المنتجة محليا و التي تدخل مباشرة في إنجاز استثمار أو تمديد نشاط.
- تعلب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دورا هاما في القضاء على ظاهرة البطالة حيث ساهمت في توفير اكثر من 888069 منصب شغل مباشر سنة 2017.
- بلغ اجمالي عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب اكثر من 372386 مشروع سنة 2017.

التوصيات المقترحة: في ضوء ما تقدم من الاستنتاجات يمكن اقتراح بعض التوصيات كما يلي:

- ضرورة قيام الدولة بسياسة اتصالية واضحة ليتسنى لعامة الشباب من طلبة و خريجي مراكز التكوين المهني للتعرف على الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و المزايا التي تمنحها لأصحاب المشاريع.

- ضرورة خلق هيئات حكومية على غرار دار المقاولاتية التي تم انشاءها على مستوى الجامعات الوطنية لمتابعة المشاريع الريادية التي يحملها الطلبة و الاستفادة من خبرات الاساتذة الجامعيين.
- ضرورة توفير بيئة قانونية مناسبة لدعم اصحاب المشاريع الذين يعملون على تطوير مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة تحت ظل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.
- لابد على اصحاب القرار الاستفادة من ايجابيات التجارب الدولية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدعم المشاريع التي يتم اشاءها على مستوى الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.
- ضرورة تدخل القطاع الخاص بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لدعم و تمويل افكار المشاريع التي تهدف الى خلق مناصب عمل.

قائمة المراجع:

1- الهادي الغويل، انتصار. (2018). دور الحاضنات التكنولوجية التابعة للجامعات و مراكز البحوث في تعزيز الإبداع و تحقيق ريادات الأعمال للمشروعات المحتملة. مجلة المنتدى الأكاديمي. كلية الاقتصاد و التجارة. الجامعة الأسمرية الإسلامية. ليبيا. العدد 03.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2017). العدد 02. القانون التوجيهي رقم 17-02 المتضمن تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادة 05.

3- الشريف، ريحان؛ بونوالة، ريم. (2019) حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة -نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات-. متاح على الموقع: https://manifest.univ-ouargla.dz › documents › Archive.

4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المساعدات المالية و المزايا الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ. (2019). متاح على الموقع: http://www.ansej.org.dz

5- بومناد، سيف الدين؛ سنوساوي، عكاشة بشير. (2019). الرغبة المقاولاتية و الابداع لدى الشباب الجامعي، مجلة العلوم الادارية و المالية. المجلد 3، العدد 01.

6- بحري، علي. (2018). محاضرات في مقياس المقاولاتية لطلبة السنة الأولى ماستر تدقيق و مراقبة التسيير. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة المسيلة. 2018.

7- بن قيراط، عبد العزيز و آخرون. (2019). استراتيجية المناولة. متاح على الموقع: www.fares-boubakour.edu.dz › NEFS › sous_traitance

8- راقي، دراجي. (2019). ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب إجراءات القانون الجديد 02/17. مجلة الدراسات التجارية و الاقتصادية المعاصرة. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة تيارت – ملحقة قصر الشلالة -. العدد 03.

9- سايبي، صندرة. (2015). محاضرات في إنشاء المؤسسة. كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة قسنطينة 2.

10- شيهابي، سهام؛ طارق، حمول. (2011). تقييم برامج دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية (مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ). ملتقى دولي جول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة. كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة المسيلة.

11- بوقادير، ربيعة؛ مطاي، عبد القادر. (2018). تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة الشلف. المجلد 14. العدد 19.

12- عبد الرؤوف، عزالدين؛ يحي، لخضر. (2017). حاضنات الأعمال و دورها في استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة الوادي.

13- علالي، فتيحة؛ عراب، فاطمة الزهراء. (2012). تنشيط المناولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر. ملتقى وطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة ورقلة.

14- غرداين، حسام و آخرون. (2017). آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة الوادي.

15- محمد عبود، طاهر؛ عامر جميل، عبد الحسين. (2012). الحاضنات التكنولوجية و الحدائق العلمية و إمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع و التطور الاقتصادي. مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية شط العرب الجامعة. العراق. العدد 23.

16- منصوري، الزين. (2010). آليات دعم و مساندة المشروعات الريادية و المبدعة لتحقيق التنمية – حالة الجزائر-. الملتقى العلمي الدولي حول الابداع و التغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة البليدة.

17- مجموعة محاضرات في مقياس المقاولاتية. (2019). ص 04. متاح على الموقع: https://fr.scribd.com › document › cour-eco-pdf،

18- وزارة الصناعة و المناجم. (2019). متاح على الموقع: www.mdipi.gov.dz › Bulletin-de-veille-statistique

19- المديرية العامة للضرائب. (2019). جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب. متاح على الموقع: https://www.mfdgi.gov.dz › vos-avantages-fiscaux-ar

20- Journal officiel de l'UE. (2003). loi N°124 Concernant la définition des micros. petites et moyennes entreprises.

21- CNIS :Centre National de l'Informatique et des Statistiques des Douanes. (2019). Disponiple sur : www.douane.gov.dz › La Douane)